لجنتان برلمانيتان توصيان بعقدها «أون لاين» إثر رفض تأجيلها

الرفض النيابي يتواصل لإجراء الامتحانات الورقية

«التعليمية» : وزارة الصحة لم تعطِ الضوء الأخضر لـ «التربية» حتى الآن بإجراء الاختبارات التقليدية

أوصت اللجنة التعليمية البرلمانية بعقد اختبارات الصف الثاني عشر بنظام «الأون لاين»، واستكمال التنسيق المشترك بين وزارتي التربية والصحة لعودة الدراسة إلى طبيعتها بدء من العام الدراسي المقبل.

جاء ذلك بعد خلال اللجنة اجتماعها أمس، والذي صوتت خلاله على تقريرها الخاص بتكليف مجلس الأمة للجنة، ببحث ومناقشة الاختبارات الورقية لطلبة الصف الثاني عشر في ظل جائحة كورونا.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر إن اللجنة أبدت تخوفها وعدم اطمئنانها من عقد الاختبارات الورقية، حيث تبين لها عدم وصول وزارة التربية الي الجاهزية التامة لضمان سير عملية الاختبارات الورقية.

وأوضح ان اللجنة قدمت توصية بعقد الامتحانات اون لاين ضمانا لسلامة الطلبة والعاملين في وزارة التربية، في ظل عدم الوصول إلى الجاهزية التامة من الناحية الصحية ورفض تأجيل الاختبارات.

أضاف أن اللجنة أوصت أيضاً باستكمال وزارة التربية التنسيق المشترك مع وزارة الصحة للاستعداد من الآن، لعودة الحياة الدراسية بشكلها الطبيعي في العام الدراسي القادم 2021-2022 إن سمحت الظروف الصحية.

وأكد المطر أهمية الحذر والتدقيق في اتخاذ قرارات مهمة تمس أكثر من ٥٠ ألف طالب وطالبة، فضلا عن العاملين والعاملات في وزارة التربية من الناحيتين التعليمية والصحية «.

وأشار إلى ان وزير التربية السابق كشف عن اسباب توجه الوزارة للاختبارات عن طريق الأون لاين، وعدم عقد اختبارات ورقية في نهاية الفصل الدراسي الماضي وحدد ٣ مبررات منها الاثار النفسية للطلبة والمعلمين قبل وبعد الاختبارات.

ولفت إلى أن المبرر الثاني للوزير إن الطالب تلقي تعليماً تقليديا، وبعدها انقطع عن الدراسة ثم تعليم الكتروني، بالإضافة إلى ضرورة تجهيز ما يقارب ٤٠٠ مدرسة لعقد الاختبارات الورقية، وعليه اتخذت الوزارة قرارا بعدم اجراء الاختبارات الورقية.

وبين المطر ان اللجنة عقدت ما يقارب ٦ اجتماعات حضرت وزارتي التربية والصحة اجتماعين منها، متسائلاً ما الذي تغير عن هذه المبررات وما هي اسباب عدم توافر الدرجات للطلبة وعدم توافر الأسئلة، وعدم وجود فصول تقويه ولا خطط مساندة مشترطة بضوابط صحية.

أضاف أن المعلمين لم يحددوا عدد الصفحات المطلوب من الطالب دراستها، مشيراً إلى أن اللجنة لديها تقريراً من وزارة التربية تعلن جاهزيتها ولكن على أرض الواقع هناك عدم اطمئنان من هذه الجهوزية.

وكشف المطر ان التقرير الصحي لم يصل إلى اللجنة حتى الآن، لافتاً إلى أن اللجنة طلبت من وزارة الصحة تزويدها بتقرير يُبين مدى جهوزية وزارة التربية لعقد اختبارات ورقية، بشكل يضمن سلامه الطلبة والعاملين الذين يصل مجموعهم الى ما يقارب ٨٠ ألف طالب وعامل وطواقم تدريسية.

وأوضح أن اللجنة لم تتسلم التقرير الصحي حتى الآن، معتبرا ذلك امتناع من وزارة الصحة عن تزويد اللجنة بتقرير سبق وان طلبته اللجنة لمعرفة جهوزية وزارة التربية في ظل الأوضاع الصحية الحالية.

من جهته قال عضو اللجنة الصحية النائب د. صالح المطيري، إن وزارة الصحة لم تعط وزارة التربية الضوء الأخضر لتنفيذ الاختبارات الورقية، على ان يكون هناك تقييم بشان تطبيق وزارة التربية للاشتراطات الصحية المطلوبة بعد إجازة عيد الفطر.

وأوضح المطيري ان اجتماع اللجنة الصحية اليوم تطرق لموضوع الاختبارات الورقية بحضور الوكيلة المساعدة للصحة العامة د. بثينة المضف بالإضافة الى مدير مكتب وزير الصحة والوكيل المساعد لشؤون الطلبة محمد الرويحي.أضاف انه اتضح للجنة عدم وجود قرار واضح بشأن الامتحانات الورقية معتبرا ان « الحكومة غير متناسقة وغير متكاملة، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء بعقد اجتماع خاص بوزيري التربية والصحة لوضع حلول لتلك المسألة.

وأكد على انه لابد ان يتحمل كل وزير مسؤوليته في ظل هذه المخاطرة باحتمالية انتشار العدوى نتيجة ادائهم الاختبارات في اماكن مغلقة، مطالبا وزارة التربية بحسم القضية بالاستمرار على نظام الأون لاين خلال الاختبارات.

من جهتها ناقشت لجنة الشؤون الصحية خلال اجتماعها أمس الأول الاثنين، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، والاطلاع على آخر مستجدات وزارة الصحة في مكافحة جائحة كورونا المستجد.

وأكد مقرر اللجنة النائب سعدون حماد أن اللجنة أوصت بعدم إجراء اختبارات الصف الثاني عشر، المقرر عقدها في 30 الجاري ورقيا، واجرائها عن طريق الأون لاين، لافتا إلى أن الدراسة على مدى العام الدراسي كانت اون لاين فلا يستقيم أن تجرى الاختبارات الورقية.

وقال حماد إن ممثلي وزارة الصحة أكدوا أنه لا قرار حتى الآن، وأن الأمر يحتاج إلى تقييم مدى الالتزام بالاشتراطات الصحية، وأن القرار بشان الامتحانات سيكون بعد العيد، متسائلا : «كيف يكون قرار العيد والامتحانات في 30 مايو؟».

وأفاد حماد أن وزارة الصحة أبلغت أعضاء اللجنة أن 19 ألف طالب من طلبة الصف الثاني عشر لم يتلقوا التطعيم إلى الآن، بالإضافة إلى الطلبة الذين لم يسجلوا في منصة التطعيم أصلا.

وأكد أن وزارة الصحة غير جاهزة ولم تتخذ إلى الآن القرار ما أعضاء اللجنة إلى إصدار توصية بالإجماع برفض إجراء الاختبارات الورقية لأنه لا يجوز التضحية بـ 50 ألف طالب وأسرهم.

المطر : تبين لنا عدم وصول المدارس الي الجاهزية التامة لضمان سير العملية بشكل جيد

ضرورة تنسيق الجهات الحكومية بهدف الاستعداد من الآن لعودة الحياة الدراسية بشكلها الطبيعي في العام الجديد

صالح المطيري : أطالب رئيس الوزراء بعقد اجتماع خاص مع وزيري التربية والصحة لوضع حلول حاسمة لهذه المسألة

حماد: كيف يمكن اتخاذ قرار بشأن الامتحانات بعد العيد وهي ستجري في 30 الجاري ؟

اللجنة الصحية البرلمانية أوصت بعقد اختبارات الصف الـ 12 أون لاين

وزارة الصحة أبلغت اللجنة الصحية أن 19 ألفاً من طلبة الـ 12 لم يتلقوا التطعيم إلى الآن

حمد المطر

صالح المطيري

سعدون حماد

بعد تقرير ديوان المحاسبة وما تضمنه من ملاحظات وشبهات

الحمد يسأل وزير المالية بخصوص الحساب الختامي للميزانية العامة

تقدم عضو مجلس الأمة بسؤال برلماني إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بخصوص الميزانية العامة للدولة والملاحظات والشبهات التي وجهها ديوان المحاسبة في شأن البيانات العامة الواردة في الحساب الختامي للوزارة.

وتضمن السؤال عدو بنود بخصوص احتمالية مخالفة وزارة المالية تعاميمها الرسمية في تقديرات موازنة الدولة عند إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكوميّة، وهو ما ترتّب عليه ظهور انحرافات بين المقدّر تحصيله والمحصل الفعلي لبعض أنواع وصل بعضها إلى نسبة (100%)، ما يشير إلى عدم تمكن الوزارة من تحقيق الأهداف المدرج لها تقديرات بالميزانية

كما سأل الحمد فيما إذا تبيّن ما يعكس عدم قدرة وزارة المالية على تنفيذ مشاريع خطة التنمية وفقًا للأهداف المرجوّة منها، بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية، وما قد يترتب عليه زيادة تكاليفها الكلية نتيجة عوامل التضخم من سنة لأخرى في ظل تأكيدات ديوان المحاسبة بتدني الصرف وانعدامه من الاعتمادات المخصّصة لبعض مشاريع خطة التنمية.

وسأل الحمد فيما إذا تم إجراء دراسة موضوعية عند تقدير اعتمادات بنود المصروفات بالميزانية، قبل اعتماد مشروع الميزانية حيث لوحظ إجراء العديد من المناقلات بنسب كبيرة على اعتمادات بعض بنود مصروفات الميزانية، وهذا يشير إلى عدم مراعاة الدقة عند تقدير تلك الاعتمادات، بالمخالفة للقواعد المنصوص عليها بتعميم وزارة المالية، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية المتخذة لمعالجة تراكم مستحقات الخزانة العامة من مستحقات ضريبة الدخل وقانون دعم العمالة وقانون الزكاة والبالغة تقديرها في 2020\3\31 ما جملته (268.8) مليون دينا، وما التدابير التي باشرتها الوزارة لتحصيل المستحقات الضريبية في المواعيد المناسبة لضمان عدم تعرضها للتقادم الزمني والضياع ولتحقيق الغاية المرجوة من فرضها

وسأل الحمد ايضاً عن الخطوات التي قامت بها الوزارة تجاه المآخذ التي شابت أعمال قطاع الضريبة فيما يتعلق بالنظام الآلي الخاص باتفاقية معيار الإبلاغ المشترك، ومنها عدم دقة وصحة العديد من المعلومات والبيانات التي زوّدتها الوزارة لديوان المحاسبة وعدم الإفصاح عن بعضها الآخر وذلك عند عرض موضوع التعاقد مع الشركة على الديوان، فضلاً عن عدم صحة المعلومات التي زوّدتها الوزارة للديوان بعدم توافر عروض من شركات أخرى بخلاف الشركة التي تمّ التعاقد معها.

معلقاً على السؤال، قال الحمد إنه جاء بعد أن أظهر تقرير ديوان المحاسبة في شأن البيانات المالية الواردة في الحساب الختامي لوزارة المالية جملةً من الملاحظات والشبهات التي طالت أموال الدولة وأدّت إلى هدرها، ممّا تطلب معالجتها وتلافيها واتخاذ إجراءات عملية لتحصيل الأموال العامة فضلًا عن تصحيح أخطاء وانحرافات في إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.

أحمد الحمد

استمع للمتطلبات البشرية والفنية الخاصة بتأمينها

وكيل «الداخلية» بحث استعدادات الوزارة للانتخابات البرلمانية التكميلية بالدائرة الخامسة

وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام يتراس الاجتماع الامني

ترأس وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام اجتماعا في غرفة اتخاذ القرار بمبنى الوزارة في منطقة صبحان بحضور الوكلاء المساعدين والقيادات الأمنية المعنية لبحث استعدادات الوزارة للانتخابات التكميلية في الدائرة الخامسة المقررة إقامتها في 22 مايو الجاري.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الامني بالوزارة في بيان صحفي إن الفريق النهام نقل في مستهل اللقاء تحيات وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي للحضور ثم استمع للمتطلبات البشرية والفنية الخاصة بتأمين الانتخابات ومتابعة كل الإجراءات الوقائية والاحترازية التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع السلطات الصحية.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة خطة الانتشار الأمني وتأمين العملية الانتخابية وصناديق الاقتراع والحفاظ على التباعد الاجتماعي وتحديد دور كل وحدة أمنية في عملية التأمين والمسؤوليات المنوطة بها بما يظهر الصورة الديمقراطية الحقيقية لدولة الكويت.

ودعا الفريق النهام القيادات الأمنية إلى مواصلة العمل بنفس العطاء المتميز في تأمين الانتخابات البرلمانية والحرص والجاهزية للتعامل مع أي طارئ صحيا أو أمنيا بما يوفر الطمأنينة للناخبين والمرشحين.